عن التخلف خلطوا عملا صالحا وهو جهادهم قبل ذلك واعترافهم
بذنوبهم واخر سيئا وهو تخلفهم عسى الله ان يتوب عليهم ان
الله غفور رحيم نزلت في ابي لبابة وجماعة اوثقوا انفسهم
في سواري المسجد لما بلغهم ما نزل في المتخلفين وحلفوا ان لا يحلهم
الا النبي صلى الله عليه وسلم فحلهم لما نزلت خذ من اموالهم
صدقة تطهرهم وتزكيهم بها من ذنوبهم فاخذ ثلث اموالهم وتصدق
بها واخرون من المتخلفين مرجون مؤخرون عن التوبة لامر الله
فيهم اما يعذبهم بان يميتهم بلا توبة واما يتوب عليهم
والله عليم بخلقه حكيم بصنعه بهم وهم الثلاثة مرارة بن
الربيع وكعب بن مالك وهلال بن امية تخلفوا كسلا وميلا
الى الدعة لا نفاقا ولم يعتذروا الى النبي صلى الله عليه وسلم
كغيرهم فوقفوا خمسين ليلة وهجرهم الناس حتى نزلت توبتهم
ومن شرط المريد الوفا بكل ما يشترط عليه الشيخ سوا صعب
ذلك او سهل وليس للمريد ان يشترط على الشيخ شيئا اذ ليس للميت
شرط على غاسله واذا وجهه في امر مضى اليه من غير توقف
ولا تاويل ولا يصرفه عنه صارف ولو كانت صلاة حتى يرجع
اليه ولا يرمي بنفسه الى العجز والكسل ولا يمشي امامه وان
اقبل قام اليه قائما فان لم يفعل ما شم للتوحيد رائحة ومن شرطه
يعتقد انه على شريعة من ربه ولا يزن احواله بميزانه
فقد يصدر منه صورة مذمومة في الظاهر وهي محمودة في الباطن
والحقيقة فلا يتصرف ولا يسكن ولا يرافق الا بامر شيخه
لقوله تعالى فوجدا عبدا من عبادنا هو الخضر عليه السلام اتيناه
رحمة من عندنا نبوة في قول وولاية في اخر وعليه اكثر العلماء
وعلمناه من لدنا من قبلنا علما اي معلوما من المغيبات قال له موسى
هل اتبعك على ان تعلمن مما علمت رشدا صوابا وسواله
ذلك

اثني وعشرين ورقه

لو ماثل شيئا منها لكان حادثا مثلها لان جميع ما ثبت لاحد المثلين ثبت
للاخر واورد على المصنف ان اللازم على المماثلة اما قدم الحادث او حدوث القديم
فاللازم عليها احد الامرين لا خصوص الثاني كما يقتضيه صنيعه واجيب بان
المراد لو ماثل شيئا منها بان يتصف بشيء مما يجب للحوادث بان يكون جرما او عرضا
او نحو ذلك بقرينة قوله فيما تقدم والمماثلة للحوادث بان يكون جرما الخ ولا
شك ان المماثلة بهذا المعنى تستلزم الحدوث فتامل وذا الكبا في كونه
حادثا وثبت لله لا حاجة اليه كما لا يخفى واما برهان وجوب قيامه تعالى
بنفسه فلانه الخ قد عرفت ان المصنف جرى فيما تقدم على تفسير قيامه تعالى
بنفسه بعدم افتقاره الى المحل وبعدم افتقاره الى المخصص ولذلك
اتى لكل بدليل فاستدل على الاول بقوله لو احتاج الى محل الخ وعلى الثاني
بقوله ولو احتاج الى مخصص الخ لكن حذف من كل منهما القياس الاول
واستثنائية القياس الثاني اكتفا بدليلها ونظم الدليل الاول هكذا
لو لم يكن قائما بنفسه اي مستغنيا عن المحل لاحتاج الى محل يقوم به
لكن احتياجه الى محل محال لانه لو احتاج الى محل لكان صفة لكن
كونه صفة محال فحذف المصنف القياس الاول بتمامه وطوى استثنائية
الثاني استغنا عنها بدليلها وهو قوله والصفة لا تتصف الخ
ونظم الدليل الثاني هكذا لو لم يكن قائما بنفسه اي مستغنيا
عن المخصص لاحتاج الى مخصص لكن احتياجه الى مخصص محال لانه
لو احتاج الى مخصص لكان حادثا لكن كونه حادثا محال فحذف المصنف
القياس الاول بتمامه وطوى استثنائية الثاني استغنا عنها
بدليلها وهو قوله كيف وقد قام البرهان الخ لو احتاج الى محل
اي ذات يقوم بها وقوله لكان صفة اي لانه لا يحتاج الى محل
يقوم به الا الصفة اذ الذات لا تحتاج الى ذات تقوم بها
والصفة لا تتصف الخ قد عرفت ان هذا دليل على الاستثنائية
المحذوفة فالواو للتعليل فكانه قال لان الصفة لا تتصف الخ وتقريره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)